اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٣١٠	١٣٢٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

اسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
سكر	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٧٣٧٥٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٢٥٠٠
طحين صفر اماراتي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٥٠٠
رز امريكي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٣١٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كيلو غراما	١٦٠٠٠
رز تايلندي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كيلو غراما	٥٨٥٠٠
معجون طماطة	علبة زنة ١كغم	١٤٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٧٠٠٠
شاي الحصة	كيلو غرام (فل)	٢٢٥٠
الشعرية العراقية	كيلو غرام	٨٥٠
البيض	طبقة ٣٠ بيضة	٥٠٠٠

تداولات مجلس النواب وحكمة ماري انطوانيت:

(الكيك) بدلاً من الخبز

مكي محمد ردام

ونحن نتسقط (واحيانا نسترق السمع) ما يتداوله المسؤولون في الشأن الاقتصادي – وكأنهم وحدهم المعنيون بالامر - قرأنا اشارة لمشروع دعوة لفريق من النواب لتخصيص ٣٠٪ من مبيعات النفط وتوزيعها على المواطنين، في عمود الهم الاقتصادي ليوم ١٩/١٢/ ٢٠٠٦ للاستاذ حسام الساموك ذكرتنا دعوة الفريق الاقتصادي بكلمات مدللة فرنسا البريئة والساذجة –ماري انطوانيت –من فوق شرفة قصرها كمحاولة لتهدئة الجماهير الغاضبة، التي حسمت موقفها باسقاط قلاع النبلاء واقامة الجمهورية الفرنسية في ثورة شعبية جماهيرية فريدة لم يشهد مثلها التاريخ البشري.

ماري انطوانيت –السيدة الرقيقة الجميلة البعيدة جدا عن السياسة والاقتصاد وتعقيداتها، تأثرت منفعلة وهي ترى مشهد الجياع من الجماهير تطالب بالخبز فقط، امرت بكل بساطة ان يوزع (الكيك) على هؤلاء الجياع الغاضبين قائلة جملتها الشهيرة (ما دمنا لا نملك مايكفيهم من الخبز –فالكيك لدينا في البلاط كثير) ونحن بوصفنا اقتصاديين مهنيين نتحمل مسؤولية السكوت عن الاجراءات والقرارات الاقتصادية التي لعبت دورا سلبيا في الواقع الاقتصادي العراقي، حتى تلك التي اتخذت على نطاق محدود من المسؤولين او المستشارين والتي اخذت طريقها في التطبيق من دون مناقشة او اعلان. نرى ان قراءة واعية وصاحية لمشروع فريق النواب نتوصل الى ان البعض يعتبر ان الايرادات النفطية عبئا يسبب وجع الرأس يتمثل في الخوض في تفاصيل الدراسات والبحوث والمحددات الاقتصادية التي تتطلبها أهمية هذا الموضوع، ويعتقد ثانيا ان هذه الدعوة تتوازن وتتماشى مع الفدرالية وقوانين اللامركزية وانها ثالثا يمكن استثمارها كمادة لمغازلة البسطاء الذين يمثلون الاغلبية الساحقة المحرومة في مجتمعنا العراقي من دون دراسة علمية للواقع الاقتصادي العراقي بخصائصه وسماته التي يتجنب المعنيون من خبراء ومتخصصين البحث و التوسع بدراستها وعرضها ليتعرف العراقيون على الجوانب الحقيقية لماهيتهم في مجلسهم الوطني عن طريق ممثليهم في اولويات البرنامج العراقي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي –ولان هذا الموضوع (توزيع الموارد العامة) هو الذي يقرر ويحسم صورة العراق الميدانية على المديات القريبة والمتوسطة والبعيدة.

- ولايصح ان نتبنى اجراءات او قرارا ت وبرامج لدول اخرى قريبة من العراق مثل الكويت وبعض دول الخليج التي توزع بعضاً من ايراداتها النفطية بين فترة واخرى .. فهذه ان فعلت ذلك، فاعتمادا على معطيات مختلفة عن الواقع العراقي بعدد من الحقائق المعروفة:

١-ما تعرض له العراق من تدمير في بنائه الارتكازي خلال الثلاثة عقود الاخيرة

٢-المديونية التي مازالت عبئاً تثقل كاهله الاقتصادي

٣-استمرار بقاء (١٩٢) مشروعا اقتصاديا كبيرا متوقفا وهي بحاجه الى اموال لاعادة تشغيلها وتفعيلها ضمن الاقتصاد الوطني

٤- الامكانات الواسعة للعراق غير المستثمرة في القطاع الزراعي:
-استصلاح الاراضي الزراعية الواسعة
- الاهوار والثروة المائية
- تطوير الصناعة السياحية والسياحة الدينية والاثارية، في كردستان والوسط والجنوب – وتطوير الصناعة الفلكلورية المتصلة بها.

٥- لم يكن العراق من البلدان التي تتمتع بفائض مالي كبير يزيد عن حاجات التنمية الوطنية،مايدعو الى التفكير الجدي بكيفية توزيع الفائض على مواطنيه بل ان مستلزمات واولويات اعادة بنائه واعماره تتراجع الى مادون ٢٠ درجة تحت الصفر لكي نصل الى الباتلو – البناء الارتكازي في عملية البناء - وهذه تتطلب اموالا ضخمة يصل متوسط تقديراتها الى ستمائة مليار دولار، عدا الديون التي نحاول باكثر من وسيلة التخلص منها

٦- ويتحدث المختصون عن المليارات لاعادة تأهيل الطاقة الكهربائية وحدها وعلى الرغم من ان الدستور العراقي عبر مواده المتعلقة بالتنمية والموارد الطبيعية والبشرية والتخطيط وتوزيع الثروة في مواده ١٠٩– 110- 118- 119 قد قذف بجمل سياسية مضغوطة جدا الى وسط الساحة العراقية (من جماهير واسعة محرومة غير مدركة ومؤسسات مجتمع مدني، ورسميين وقلة من خبراء وبيروقراطيين. تضمنتها احكام هذه المواد.

فالمادة (١٠٩) التي تقول: النفط والغاز ملك كل الشعب العراقي في الاقاليم والمحافظات قد تثير موضوعا لم يكن اصله موضوع خلاف الشعب العراقي، حيث لم ينازعه شعب اخر لكنها تؤكد حقيقة ان ليس كل الشعب العراقي كان المستفيد من هذه الثروة سابقا ثم جاءت المادة (١١٠) التي تقول بان الحكومة الاتحادية تقوم بادارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية –فقد اثارت عند الخبراء موضوع الحقول المكتشفة غير المنتجة. وفي حالة اكتشافها وقيامها بالانتاج لمن تكون ايرادات هذه الحقول، للاقاليم والمحافظات المرتبطة وغير المرتبطة باقليم؟ ام الى الحكومة الاتحادية وهو موضوع يقع تحت عنوان(هاجس لم يتحقق بعد). وتستمر المادة: (على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد مع تحديد حصة لفترة محدودة للاقاليم المتضررة والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق والتي تضررت بعد ذلك –بما يؤمن التنمية المتوازنة –للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون. هنا اعطى القانون حصة لفترة محدودة من الزمن –من ايرادات النفط او مبيعاته لمناطق او محافظات او اقاليم حرمت وتضررت ابان فترة النظام السابق

–على ان توظف مبالغ هذه الحصة في انشاء مشاريع البناء الارتكازي الضروري وعلى بناء مشاريع التنمية الاساسية الكبيرة التي تستوعب العمالة وتمتص البطالة، وليس على شكل دفعات تحويلية للضمان الاجتماعي لا يلبث ان ينفقها هؤلاء المواطنون المحرومون كأنها مصاريف عيدية ومناسبات دورية /وعلى ان تكون هذه المشاريع ايضا مرتبطة عضويا بالاقتصاد العراقي من عدد من النواحي مثل توفر المواد الاولية المحلية لكي نؤمن حقا ما ورد بهذه المادة في تحقيق التنمية المتوازنة وبذلك نرى ان تحقيق رفاهية ورفع مستوى معيشة ومكانة المواطنين لا يتأتى من زيادة الرواتب والاجور، وتوسيع نطاق النظام الاجتماعي، كما عملت الحكومات السابقة بمضاعفة الرواتب والاجور التي التهمتها الزيادات الكبيرة المتأتية من رفع اسعار السلع والخدمات –ولكن لو عملت هذه الحكومات على رفع القدرة الشرائية للدينار العراقي بالوسائل الاقتصادية المادية- Fis-ical- economics وليس بالوسائل النقدية monitary – means وزيادة القيمة الحقيقة للرواتب والاجور السابقة (والتي كانت هي أصلا مضخمة) بمجمل السياسات السابقة.

يمكن اذا استرشدنا بنص الفقرة ثانيا من مادة -110 – والتي ترمي الى رسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمدة احدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار. - يمكن لفريق النواب ان يطمئن بان استقطاع نسبة ٣٠٪ من عوائد النفط وتوظيفها بانفاق استثماري لتطوير قطاع النفط وزيادة معدل انتاجه خاصة اذا علمنا بأن النسبة المخصصة للانفاق الاستثماري في موازنة ٢٠٠٦م كانت ١٨٪ من مجموع النفقات العامة البالغة ٣٠ مليار دولار –فان التوجه لزيادة نسبة النفقات الاستثمارية في قطاع النفط والقطاعات الانتاجية الاخرى يؤدي الى زيادة العوائد النفطية وغير النفطية، ويحقق توازنا ويقلل من التشوه الذي يعاني منه الهيكل الاقتصادي الحالي، والذي سوف ينعكس على رفاهية المواطنين بصورة مباشرة في زيادة الدخل الحقيقي وزيادة القوة الشرائية / بينما يؤدي توزيع النسبة الكبيرة ٣٠٪ من مبيعات النفط على شكل دفعات نقدية يؤدي الى:-

١- تكريس التضخم النقدي الكبير ٧٦٪.

٢- تكريس البطالة الحالية التي تصل الى ٥٠٪ من حجم القوى العاملة.

٣- تكريس دورة اقتصادية ريعية، تساعد على سرعة هروب الاموال الناتجة عن ايرادات النفط الى الخارج عن طريق استمرار شراء واستهلاك السلع والبضائع الرديئة التي أغرقت السوق العراقي بعد التغيير.

- ان تنفيذ (مادة ١١٨):- تخصص للاقاليم والمحافظات حصة عادلة من الايرادات المحصلة اتحاديا تكفي للقيام بأعبائها ومسؤولياتها، مع الاخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها ونسبة السكان فيها إذ تضمن الحصة العادلة والمنصفة من الموارد العامة في ضوء نسبة عدد السكان باعتباره معيارا مهما للتوزيع العادل يحول دون استئثار منطقة جغرافية دون غيرها واعتبارات اقتصادية تتعلق بوحدة الاقتصاد الوطني العضوية وليس لتوزيع مبالغ نقدية يتسلمها المواطنون خارج مستلزمات وقوانين التنمية البشرية المستدامة او مطالباتها المتعلقة بربط القوة العاملة النشطة اقتصاديا بعملية انتاج وزيادة نمو الانتاج المحلي الاجمالي.

- ونأمل ان لا يكون فريق النواب قد استيقظ على صدى نص الفقرة (٣٨) لتقرير بيكر- هاملتون من ان تقاسم العائدات النفطية يجب ان تعود العائدات الى الحكومة المركزية (ويتم اقتسامها) على اساس عدد السكان.

بالرغم من ان هذه الفقرة تشكل نمطا اقتصاديا اجتماعيا سليما كما يبدو للوهلة الاولى، يتعين علينا ايضا بما تبقى لنا من دور سياسي سلمي في ما تشير الصفحة الاقتصادية في هذه المرحلة العصيبة باعتمادنا الواقع الاقتصادي العراقي بخصائصه المادية المتاحة، والتأريخية، لوضع برنامجنا الاقتصادي العراقي امام انظار عموم الشعب، بكل شفافية ووضوح، ولجميع وجهات النظر العراقية الوطنية لاستقطاب وتمركز القضية العراقية بكاملها على اسس عراقية توجه طعنة للطائفية وتفتح مخرجا للهروب منها.

في الهم الاقتصادي

قراءة أولية لموازنة ٢٠٠٧

(٤-٧)

حسام الساموك

من المفارقات التي حاول واضعو الموازنة المناورة والالتفاف عليها وعدها منجزا او نهجا معبرا عن الفطنة والجدارة، ان مشروع الموازنة يتناول موضوعة رفع –او تعديل كما ورد في النص - اسعار المشتقات النفطية التي حققت ايرادات للموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٦ (١٠١٠) مليارات دينار، كما أن (تعديل) اسعار بيعها في الداخل سينعكس على موارد الموازنة لعام ٢٠٠٧ بمقدار (٥٠٠) مليون دولار.

هذا (المنجز) الكبير تحول الى منزلق اكبر لأنه لم يهيأ له المنهج الكفيل بتجنب اضراره الجانبية، بل المباشرة في خلق فوضى عارمة في الساحة الاقتصادية، فبعد ان تم رفع اسعار البنزين عمليا بنسبة الف و ستمئة بالمئة، انعكس هذا الرفع الهائل الذي لم يشهد تأريخ السوق العراقية له مثيلا على فوضى عارمة في اسعار السلع و الخدمات تجسدت في تصاعد حاد في معدلات التضخم بلغت حسب بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي سبعة وسبعين بالمئة على الرغم من اقرار فريق كبير من المعنيين بالشأن الاقتصادي تواضع هذا الرقم لان اليات حساب مؤشرات التضخم المعتمدة تعود الى اكثر من نصف قرن.

اللافت للنظر، ان الموازنة سرعان ما تقر بعد وريقات من (منجزاتها) بما برر به (البعض) من تحويل موارد رفع اسعار المشتقات النفطية الى شبكة الحماية الاجتماعية تحت باب (سياسة الانفاق) لتشير الى تخصيصات الشبكة التي رصد لها مبلغ (٩٩٠) مليار دينار ضمن موازنة ٢٠٠٧ و حين يبرز سؤال حتما: اين المفارقة؟ نقول ان واضعي الموازنة لم يكلفوا انفسهم كبير عناء، فقد ادخلوا رفع المشتقات النفطية كايراد للموازنة، ثم اخرجوها بعد بضع صفحات كاحدى مفردات الانفاق، لكن الخسارة الكبرى التي لم يتنبه لها (مؤدلجو) الموازنة انهم تسببوا –ربما عنوة –بالحاق ضررين مباشرين باقتصادات البلد، للعامل ذاته الذي تطرقنا اليه و هو عدم التحسب للتداعيات السلبية حين لم تتهيأ الوسائل الرشيدة لانتهاج اي من المهتمين، رفع اسعار المشتقات النفطية، او صرف منح شبكة الحماية الاجتماعية.

لقد عكست الزيادات الحادة في اسعار المشتقات النفطية (صدمة) بالغة في بنية تداولات - السوق المرهق اصلا- من اشكاليات البطالة والركود وتعطل الدورة الاقتصادية برمتها، فكانت الحلقات الطفيلية و افواج المضاربين في مقدمة من الهب حركة السوق واستغل الحالة في رفع حاد لاسعار السلع و الخدمات ليتصاعد التضخم الى معدلات هائلة ...

هذا الاثر السلبي المتحقق نتيجة قرار تصعيد اسعار المشتقات النفطية، اعقبه اثر لا يقل عنه ضررا، حينما تم تحويل نسب الزيادات المتحققة الى شبكة الحماية الاجتماعية، بمعنى ان تأثير زيادة اسعار المشتقات –كونها سلعة محورية اثرت في معظم، او حتى كل معدلات اسعار السلع والخدمات –رافقتها مؤثرات مباشرة اخرى في صرف ما يقارب الف مليار دينار بما ضاعف من ارقام السيولة المتداولة في السوق لتصطنع عوامل تضخمية مضافة ضاعفت من فوضى التداولات و اربكت كل ثوابت السوق المحلية و انسيابية التبادل السلعي.

نعود ثانية لنقول كان الاجدر بواضعي الموازنة الاستعانة (او الاستئناس في الاقل) بمشورة الهيئات العلمية المتخصصة و مراكز البحث العلمي وعموم الخبراء والباحثين في الشؤون الاقتصادية، و مغادرة نهج الاعتماد على الملاكات الوظيفية (مع كل احترامنا لقدراتها وتخصصاتها) لان ما أصابها من ترهل واحساس باللامبالاة يجعلها في احيان كثيرة تتجنب اشغال القائمين على اداراتها بمجادلات قد تخلق لها المتاعب!.

المصارف المصرية تسعى لتفعيل قدراتها

يدور في القطاع المصرفي المصري جدل بشأن حجم الاستثمارات الأجنبية التي يمكن أن يستقطبها القطاع لاسيما مع سياسة الانفتاح التي تتبعها الدولة.

فبعد بيع بنك الإسكندرية الحكومي لبنك سان باولو الإيطالي العام الماضي بات السؤال داخل الجهاز المصرفي عما حققته فروع ٢٢ بنكا أجنبيا عالميا داخل مصر منذ بداية الانفتاح الاقتصادي خاصة وأن الآمال كانت معقودة على جذب استثمارات أجنبية ضخمة من الخارج إلى مصر.

وأعرب المحلل الاقتصادي نبيل حشاد عن اعتقاده بأن البنوك الأجنبية لم تؤد الدور المطلوب منها لأن حجم نشاطها في القطاع المصرفي ككل بسيطة جدا.

وأضاف أن هذه البنوك تعمل بشكل كبير في موضوع بنوك التجزئة وهو نشاط استهلاكي وليس استثماريا.

في الوقت نفسه تسعى الحكومة إلى دمج البنوك الصغيرة لتقوية الكيانات المصرفية حيث زيادة رأس المال والإدارة الرشيدة وأيضا للتوافق مع أحكام البنك المركزي والتي تنص على أن الحد الأدنى لراس مال البنك إلى ٥٠٠ مليون جنيه (٨٧,٦ مليون دولار).

منظمة التجارة تحكم لصالح اليابان في قضية إغراق أميركية

أصدرت أعلى محكمة في منظمة التجارة العالمية الثلاثاء حكما لصالح اليابان في شكوى ضد إجراءات مكافحة الإغراق الأميركية لتنقض بذلك حكما سابقا أيد واشنطن إلى حد كبير.

وقضت هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية في قضية تشمل "التصفير"، وهي طريقة تستخدم لتقدير الإغراق بأن الولايات المتحدة انتهكت قواعد التجارة الدولية.

وقالت هيئة الاستئناف التي يعد حكمها نهائيا إنها نقضت النتائج التي توصلت إليها لجنة تجارية لمنظمة التجارة العالمية العام الماضي وكانت في صالح واشنطن إلى حد كبير.

وأرسل الحكم إلى هيئة تسوية النزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية مع توصية بإبلاغ الولايات المتحدة بأن تجعل إجراءاتها متفقة مع التزاماتها.

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الثامن والثلاثون بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاربعاء الموافق ٢٠٠٧/١/١٠ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٢
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٣١٥
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	-
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٤٣,٧١٥,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	
مجموع عروض الشراء - دولار	١٣١٣
مجموع عروض البيع - دولار	

١- علما ان:-
أ - سعر البيع للحوالات (١٣١٣)دينار /حوالات.
ب-سعر البيع النقدي (١٣٢٦) دينار /دولار

٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (٧,٥٠٥,٠٠٠)دولار وحوالات بمبلغ (٣٦,٢١٠,٠٠٠)دولار.